هدف سياسة ضبط سوق الخضر والفواكه والعقبات التي تواجهها - دراسة حالة الجزائر

The objective of the fruit and vegetable market regulation policy and the obstacles it faces - A case study of Algeria

أ.د. عبد الرحمان مغاري *	أ.د. بلال شيخي	أ.د. خديجة شيخي
تمويل التنمية بالجزائر، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس – الجزائر	أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس – الجزائر	أداء المؤسسات الاقتصادية الجزائرية في ظل الحركية الاقتصادية الدولية، جامعة امحمد بوقرة ببومرداس – الجزائر
Abd_meghari@yahoo.fr	chikhibillal@univ-boumerdes.dz	ch.khadidja@yahoo.fr

تاريخ الإستلام: 2025/09/03	تاريخ القبول: 2025/09/25	تاريخ النشر: 2025/11/22

ملخص

تهدف عملية ضبط أسواق الخضر والفواكه إلى استقرار أسعار هذه المنتجات وحماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء. وتستخدم شعبة الخضر والفواكه أدوات متنوعة لتحقيق استقرار الأسواق، وضمان الجودة، وحماية الفاعلين. ومن بين أهم هذه الأدوات نجد استخدام المخزونات الضابطة التي تقوم على سحب الفائض من المنتجات وتخزينها لإعادة إخراجه عندما يقل عرضها، سياسات الدعم، اعتماد التأمين على المزروعات...

في الجزائر شهدت عملية ضبط سوق الخضر والفواكه تطورا عبر الزمن. ففشل نظام ضبط المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك (Syrpalac) في ضبط هذه السوق دفع بالسلطات العمومية الجزائرية شنة 2023 إلى تأسيس الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الزراعية (SARPA) للقيام بهذا الدور مع منحها صلاحيات واسعة. وتظهر ممارسة الشركة لعملها خلال مدة وجودها تحقيق نتائج إيجابية قد تتحسن أكثر إن استطاعت الشركة تخطي القيود العديدة المفروضة عليها. بموازاة لعمل شركة "ساربا" اتخذت وزارة التجارة قرارا يقضي بمنح المنتجين مساحات مجانية في أسواق الجملة التابعة لمؤسسة ماجرو (Magros) لتمكينهم من بيع منتجاتهم مباشرة دون المرور عبر الوسطاء. وتبقى هذه التجربة في بدايتها ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مرور بعض الوقت.

الكلمات المفتاحية: سوق الخضر والفواكه، سلسلة التسويق، وسطاء، مضاربة، ضبط.

تصنيف JEL: Q13، L81.

Abstract

The process of regulating fruit and vegetable markets aims to stabilize the prices of these products and protect both producers and consumers .The fruit and vegetable sector uses various tools to achieve market stability, ensure quality, and protect stakeholders. Among the most important of these tools are the use of control stocks, which remove surplus products and store them for re-release when supply is low, subsidy policies, and the adoption of crop insurance.

In Algeria, the process of regulating the fruit and vegetable market has evolved over time. The failure of the widely consumed agricultural products regulation system (Syrpalac) to control this market prompted the Algerian public authorities in 2023 to establish the Algerian Company for the Regulation of Agricultural Products (SARPA) to undertake this role, granting it broad powers. The company's work during its existence demonstrates positive results, which could improve further if it can overcome the numerous restrictions imposed on it. In parallel with the work of Sarpa, the Ministry of Commerce has decided to grant producers free space in the wholesale markets of Magros, enabling them to sell their products directly without going through intermediaries. This experiment is still in its infancy and its impact can only be assessed after some time .

Keywords: Fruit and vegetable market, marketing chain, intermediaries, speculation, regulation.

Jel Classification Codes: Q13; L81.

* المؤلف المراسل.

1. مقدمة

تهدف عملية ضبط أسواق الخضر والفواكه إلى استقرار أسعار هذه المنتجات وحماية المنتجين والمستهلكين على حد سواء. ولضبط هذا النوع من الأسواق يتم استخدام عدة أدوات تشمل تسقيف الأسعار، فرض رقابة صارمة على الأسواق، تقديم دعم مالي للمزارعين، تخزين استراتيجي، وتنويع مصادر الاستيراد، واستخدام التكنولوجيا الحديثة. هذه الأدوات مجتمعة تساعد في تحقيق الاستقرار والأمن الغذائي، وحماية المصالح الاقتصادية للمنتجين والمستهلكين على حد سواء.

نتولى من خلال هذا العمل إلقاء نظرة عامة على مختلف أدوات ضبط سوق المنتجات الزراعية الغذائية مع التركيز من خلال دراسة حالة الجزائر على دور خزون الضبط الذي يقوم على سحب الفائض من المنتجات الزراعية الغذائية وتخزينه لإعادة إخراجه عندما يقل عرضها.

لقد شهدت عملية ضبط سوق الخضر والفواكه بالجزائر تطورا عبر الزمن. ففي سنة 2008 تم تأسيس نظام ضبط المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك (Syrpalac).

لكن إخفاق هذا النظام في ضبط هذه السوق دفع بالسلطات العمومية الجزائرية سنة 2023 إلى تأسيس الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الزراعية (SARPA) للقيام بهذا الدور مع منحها صلاحيات واسعة. ولقد استطاعت شركة "ساربا" منذ تأسيسها تحقيق نتائج إيجابية، وهي مؤهلة للتحسن أكثر إن استطاعت تخطي القيود العديدة المفروضة عليها. بموازاة لعمل شركة "ساربا" اتخذت وزارة التجارة قرارا يقضي بمنح المنتجين مساحات مجانية في أسواق الجملة التابعة لمؤسسة ماجرو (Magros) لتمكينهم من بيع منتجاتهم مباشرة دون المرور عبر الوسطاء. وتبقى هذه التجربة في بدايتها ولا يمكن الحكم عليها إلا بعد مرور بعض الوقت.

2. تحديد مفهوم الضبط الاقتصادي

يُعدُّ الضبط الاقتصادي آلية حيوية لتصحيح اختلالات السوق وإعادة توازنه، من خلال تدخلات عمومية تهدف إلى معالجة إخفاقات السوق لتحقيق كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية.

1.2. التعريف العام لمفهوم الضبط

يشير مفهوم الضبط إلى مجموعة من الآليات التي تهدف إلى الحفاظ على نظام في حالة توازن، أو التحكم في كيفية عمله، أو تكييفه مع الظروف المتغيرة. ينطبق هذا المفهوم في مجالات متعددة. ففي علم الأحياء، يعني الضبط الآليات الاستتبابية التي تحافظ على التوازن الداخلي للكائن الحي، مثل تنظيم درجة حرارة الجسم. وفي مجال التكنولوجيا، يشير الضبط إلى الأنظمة التلقائية التي تضبط عمل الآلة، مثل الضبط الحراري. أما في القانون، فيقصد بالضبط مجموعة القواعد والمعايير التي تحكم نشاطًا ما. وفي الاقتصاد يشير مفهوم الضبط إلى تدخل الدولة أو المؤسسات لتحقيق استقرار الأسواق من خلال الضبط المالي مثلا. **(بشير الشريف و لعقابي، 2021، ص: 05)**.

2. 2. تعريف الضبط في الاقتصاد

في الاقتصاد يشير مفهوم الضبط إلى مجموعة الآليات والتدخلات العمومية أو الخاصة، التي تهدف إلى تصحيح اختلالات الأسواق، وتحقيق استقرار الاقتصاد، وضبط سلوك الفاعلين الاقتصاديين لضمان توازن مقبول بين الكفاءة، العدالة الاجتماعية والاستقرار **(Gérard, 2004, P: 6)**. ويمكن تعريف هذا المفهوم بأنه:"مجموعة الإجراءات والتدابير الوقائية والقمعية الصادرة عن هيئات عمومية مستقلة ذات طابع إداري أو تجاري والمسندة لها بهدف تحقيق التوازن

الاقتصادي بين مختلف الفاعلين الاقتصاديين في السوق في ظل مبادئ المنافسة الحرة، حفاظاً على النظام العام الاقتصادي للدولة وعدم انتهاكه". **(فضيلة، 2022، ص: 258)**.

ويختلف مفهوم الضبط عن مفهوم التنظيم. فالتنظيم (règlementation) يعبر عن الإطار القانوني (القوانين، والمراسيم، والاتفاقيات الدولية) الذي يحكم مسألة ما، إنه يمثل "الجانب النظري، في حين يعبر مفهوم الضبط (Régulation) عن عمل السلطات التي تراقب وتتحقق وتُحَكِّم وتضبط تطبيق التنظيم في الوقت الفعلي من أجل تحقيق أهداف اقتصادية أوسع، مثل المُنافسة، الاستقرار، وحماية المستهلك. وهو يمثل "الجانب العملي" الديناميكي. **(بشير الشريف و لعقابي، 2021، ص: 11)**.

2. 3. أدوار وأدوات الضبط في الاقتصاد

يهدف الضبط الاقتصادي إلى تصحيح إخفاقات السوق من خلال تأطير المنافسة، والقطاعات الاستراتيجية كالطاقة والمالية، والقضايا الاجتماعية والبيئية. وتشمل تحدياته الحالية التكيف مع الابتكارات التكنولوجية والأزمات العالمية. ويقصد بإخفاقات السوق الحالات التي لا يؤدي فيها تخصيص الموارد عبر السوق إلى نتيجة مثالية ولا يحقق وضعًا فعالًا للمجتمع. ومن ثم، يصبح تدخل الدولة مبررًا لتصحيح هذه العيوب وإعادة توزيع وتخصيص الموارد بشكل أكثر كفاءة. فالضبط الاقتصادي يصبح ضروريا لتعويض نقائص الأسواق، عندما تفشل المنافسة الحرة في ضمان الكفاءة أو العدالة الاجتماعية. فهو يصحح إخفاقات مثل الاحتكارات، العوامل الخارجية السلبية أو عدم التماثل في المعلومات، وذلك لحماية المصلحة العامة. ويعد دوره حاسمًا لتحقيق التوازن بين الحيوية الاقتصادية والضبط العمومي. وعليه يمكن القول أن الضبط هو الحل الملائم لمواجهة عجز السوق عن التوزيع الجيد لبعض الموارد.

تتولى السلطات العمومية في البلد استعمال عدة أدوات لضبط النشاط الاقتصادي بغية تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي، مثل تطبيق السياسات النقدية والسياسة المالية للدولة للتحكم في التضخم، البطالة، والنمو وتفادي الأزمات. ولضمان حماية المستهلكين والعمال تحدد الدولة جملة من الضوابط من خلال تحديد المعايير الصحية للعمل، تطبيق قانون المنافسة، قانون العمل (مثل تنظيم التسريح، الحد الأدنى للأجور). على صعيد آخر يمكن للدول تطبيق الضبط القطاعي بوضع إطار خاص لقطاعات معينة (الاتصالات، الطاقة، النقل) لضمان منافسة عادلة وتقديم خدمة شاملة. كما تتوفر للدول أدوات ضبط أخرى كتسقيف الأسعار، دعم النشاطات الإنتاجية، تطبيق المخزون الاستراتيجي... **(وليد، 2018، ص: 22)**.

3. الضبط في سوق الخضر والفواكه

تضطلع أسواق الخضر والفواكه بالعديد من الأدوار. فمن الناحية الاقتصادية تمثل هذه الفضاءات إطار لأداء دور اقتصادي، يتمثل في دعم المزارعين المحليين وخلق فرص عمل، مما يعزز الاقتصاد المحلي ويضمن وصول منتجات طازجة بأسعار تنافسية. أما من الناحية الاجتماعية فأسواق الخضر والفواكه تعد نقاط تجمع حيوية تعزز التماسك المجتمعي وتبني العلاقات، كما تحافظ على التراث الثقافي والتقاليد المحلية. كما تسمح هذه المجالات التجارية بتوفير منتجات صحية تساهم في تقليل البصمة الكربونية لدعم الاستدامة وحماية البيئة.

ونظرا لتعدد أدوات أسواق الخضر والفواكه صار من الضروري ضبطها لضمان الأمن الغذائي للبلد وتحقيق الاستقرار الاجتماعي.

1.3. تعريف الضبط في سوق الخضر والفواكه

يقصد بضبط سوق الخضر والفواكه مجموعة الآليات والسياسات التي تضعها السلطات العمومية لتحقيق جملة من الأهداف تشمل استقرار الأسعار، ضمان توفير منتجات صحية تتمتع بالودة، تأمين توريد (تموين) متوازن وضمان علاقات تجارية عادلة بين فاعلي السلسلة تقوم أساسا على حماية مصالح المنتجين والمستهلكين على حد سوا، من خلال ضمان استقرار الأسعار بتفادي التقلبات الحادة في الأسعار سواء بالانخفاض بشكل يضر بالمنتجين أو بالارتفاع بشكل يضر بالمستهلكين. تجنب الإفراط في الإنتاج الذي يتسبب في انخفاض الأسعار وتفادي نقص الإنتاج الذي يتسبب في ارتفاع الأسعار.

2.3. أدوات ضبط سوق الخضر والفواكه

تستخدم الحكومات مجموعة من الأدوات لضمان توازن السوق وحماية المنتجين والمستهلكين تشمل تحسين جودة المنتجات، فرض رقابة على المنتجات، دعم المنتجين، تسقيف أسعار المنتجات، تأمين احتياطي من المنتجات.

1.2.3. مراقبة أسواق الخضر والفواكه والعمل على تحسين جودة المنتجات كسبيل لضبط السوق

يمكن ضبط سوق الخضر والفواكه من خلال جملة من الأدوات تشمل:

- فرض رقابة يومية على الأسواق وفرض أسعار استرشادية، وهو ما يسمح بالتأكد من توفر هذه الأسواق على السلع الأساسية بأسعار عادلة ومنع الممارسات الاحتكارية. ففي مصر مثلا يتم تكليف المحافظين بمتابعة حركة الأسواق يوميًا والتدخل الفوري عند حدوث أي نقص في السلع. **(اليوم السابع، 2022)**.

- مراقبة جودة الخضر والفواكه ومتابعة مصدرها كأحد شروط ضبط سوق هذه المنتجات، وهذا من خلال فرض معايير صارمة لتسويق الخضر والفواكه خاصة تطبيق معايير صحية، وضع قصاصات تبين مصدر المنتج، الحجم، المعالجة. معايير الجودة ووضع العلامات. من جهة أخرى تتولى سلطات الأسواق حظر الإدعاءات المضللة، مثل استخدام كلمة"ممتاز"، الادعاء أن المنتجات محلية وطبيعية... التي لا تعبر حقيقة عن جودة المنتج.

- تحسين قنوات توزيع الخضر والفواكه من خلال تطوير أسواق الجملة، التي تسمح بتقليل التكاليف، تحسين شفافية الأسعار، تسهيل توحيد معايير المنتجات وتحد من الخسائر، هذا إلى جانب دعم القنوات القصيرة، البيع المباشر. تخفيف الأعباء التنظيمية للمنتجين الصغار (مثل: الإعفاء من معايير محددة للمزارع) وتشجيع البيع عبر القنوات القصيرة وتقليص البيع باستعمال العبوات البلاستيكية الغالية الثمن غير القابلة لإعادة التدوير.

2.2.3. الاعتماد على التجارة الخارجية للخضر والفواكه لضبط السوق الداخلية

يمكن في المدى القصير استخدام صادرات وواردات الخضر والفواكه للتأثير على عرض هذه المنتجات في السوق المحلية.

1.2.2.3. التحكم في واردات وصادرات الخضر والفواكه لتحقيق الضبط في السوق

تستطيع الحكومات تنظيم التجارة الخارجية للخضر والفواكه بتطبيق السياسات الجمركية وتراخيص الاستيراد لتجنب نقص العرض أو لتصريف الفائض من تلك المنتجات في السوق المحلية. ففي حالة وجود نقص في الإنتاج المحلي من تلك المنتجات يمكن اللجوء للاستيراد لاستكمال النقص المسجل في هذا المجال، في حين يتم تقييد هذا النوع من الواردات في حالة وجود إنتاج محلي وفير.

أما في حالة وجود عرض فائض من الخضر والفواكه، حينها يمكن للأعوان الاقتصاديين اللجوء لتصدير كميات منه. هذا الخيار يؤثر إيجابا على مداخيل المزارعين المحليين. هذا الأمر يتحقق بفضل تمتع المنتجات بجودة عالية وتوفر إمكانيات التصدير والقدرة على الاستجابة للشروط المحددة من قبل الدول المستوردة.

2.2.2.3. تحديات تواجه التجارة الخارجية للخضر والفواكه

تواجه صادرات وواردات الخضر والفواكه في المدى القصير جملة من العقبات نوجزها فيما يلي:

- ارتفاع تكاليف النقل وانعكاساتها على أسعار المنتجات.
- اضطرابات تمس سلسلة التوريد وانعكاساتها على حجم المبادلات التجارية.
- مواجهة منافسة قوية في الأسواق العالمية.
- ضرورة توفر مصدرين ومستوردين قادرين على الاضطلاع بهذه المهمات في أقل وقت ممكن، وهذا يتطلب توفرهم على قدرات لوجستيكية كبيرة ومسايرتهم لمتطلبات السوق من المنتجات (صناديق، تجزئة...)، واستعمال منصات الإنترنت للتسويق.
- توفر تكنولوجيا تمكن من التحديد السريع لأماكن وفرة وندرة الخضر والفواكه بما يسمح بسرعة اتخاذ قرارات الاستيراد والتصدير.
- القدرة السريعة على احترام القوانين الصحية والإجراءات الجمركية في البلدان المستوردة والمصدرة.

3.2.3. دعم المزارعين وتحسين وضعهم المالي كإجراء لتحقيق الضبط في سوق الخضر والفواكه

يتم دعم المزارعين من خلال تمويل نشاطهم، ضمان سعر أدنى لمنتجاتهم، إبرام عقود عادلة مع الموزعين.

1.3.2.3. الدعم المالي للمزارعين

تم دعم المزارعين ماليا بمنحهم حوافز مالية تشجعهم على زيادة الإنتاج، وهذا من خلال: **(آل سماعيل، 2025)**

- التمويل المصرفي من خلال قروض ميسرة.
- إعفاء الأنشطة الزراعية من الضرائب لفترات محددة لتشجيع الاستثمار الزراعي.
- تقديم الحكومة لإعانات مالية لتمويل المدخلات الزراعية، مثل البذور والأسمدة والمعدات. في الولايات المتحدة الأمريكية يتولى البرنامج الأمريكي للمدفوعات للمزارعين تعويض الخسائر الناجمة عن انخفاض الأسعار أو الكوارث الطبيعية. وكذا الدعم المقدم في إطار برامج الحفاظ على البيئة، مثل برنامج Conservation Reserve Program، الذي يدفع للمزارعين لإيقاف الزراعة في الأراضي الحساسة بيئيًا ، وكذا المساعدات المقدمة لتشجيع الممارسات الزراعية التي تقلل التلوث وتحافظ على التربة والمياه.
- دعم تصدير الخضر والفواكه **(وكالة الانباء الأردنية، 2025)** والتقييد المؤقت لواردات هذه المنتجات.

4.2.3. ضبط سوق الخضر والفواكه من خلال ضمان سعر أدنى وسعر أعلى للمنتجات

تشهد أسعار الخضر والفواكه تقلبات تؤثر على القدرة الشرائية للمستهلكين ومداخيل المزارعين. هذا الوضع يستدعي تدخل السلطات العمومية والقيام بتحديد سعر أدنى وسعر أعلى لهذه المنتجات.

1.4.2.3. ضمان سعر أدنى لمنتجات المزارعين

أ. دواعي ضبط أسعار الخضر والفواكه

تعود تقلبات أسعار الخضر والفواكه لعوامل عدة تشمل:

- التقلبات المناخية التي تأخذ شكل جفاف، فيضانات، جليد، والتي تؤثر في عرض الخضر والفواكه.
- اختلال التوازن بين العرض والطلب، خاصة في فترات فيض الإنتاج.

- تباين مواقع المتدخلين في سوق الخضر والفواكه، حيث يتمتع الوسطاء الكبار بقوة تجعلهم يحققون مصالحهم على حساب مصالح المنتجين والمستهلكين.

- تأثر السواق الداخلية بالمبدلات التجارية الخارجية، حيث تؤدي المنافسة الدولية في ظل حرية التجارة الخارجية إلى التأثير على مداخيل المزارعين المحليين، خاصة الصغار منهم.

ب. أهمية ضمان سعر أدنى لمنتجات المزارعين

يعتبر ضمان سعر أدنى لمنتجي الخضر والفواكه آلية داعمة للاستقرار في القطاع الزراعي، وهذا ما يضمن عدالة الدخل لمواجهة تقلبات أسعار الخضر والفواكه في ظل ارتفاع تكاليف الإنتاج. فالمزارعون يشعرون بالغبن في ظل بيعهم لمنتجاتهم بأسعار منخفضة نسبيا في وقت يشتريها المستهلكون بأسعار مرتفعة. **(وكالة أخبار اليوم للأنباء، 2024)**، بفعل هيمنة تجار الجملة والسماسرة على سلسلة التوزيع. ففي لبنان مثلا "كل دولار يتم إنفاقه في السوق المحلية على استهلاك الخضار والفاكهة اللبنانية لن يحصل منه المزارع إلا على 10 سنتات فقط، بينما يحصل الوسيط وتاجر الجملة في أسواق الخضار على نحو 30 إلى 40 سنتاً، ويحصل تاجر المفرّق على ما بين 50 أو 60 سنتاً. في هذه الحسبة البسيطة لتركيب السعر ... يظهر الجانب الأكثر ظلمة في أزمة الزراعة والمزارعين في لبنان: جانب الاستغلال في السوق". **(محمد، 2025)**. من يربح في سوق الخضار والفاكهة؟)". وتؤثر العوامل المناخية (مثل الجفاف) والعوامل اللوجستية (مثل نقص وسائل النقل والتخزين) بشكل كبير على استقرار الأسعار والإنتاج وتضرر المنتجين.

ج. آليات ضمان سعر أدنى لمنتجي الخضر والفواكه

تتوفر للسلطات المحلية في كل بلد آليات تستطيع تفعيلها لضمان سعر أدنى للمنتجات الزراعية للمزارعين. من بين هذه الآليات نذكر:

- فرض رسوم إضافية على واردات المنتجات الزراعية عندما تنخفض الأسعار الدولية أو عندما تزيد الكميات المستوردة، وهو أمر توافق عليه منظمة التجارة العالمية.

- إنشاء نظام للشراء بالحد الأدنى للسعر، حيث تقوم الحكومة أو جمعيات المزارعين بشراء المنتجات مباشرة من المزارعين عند سعر أدنى محدد مسبقًا. **(Sénat, 2024)**. يمكن تخزين هذه المنتجات أو بيعها في الأسواق المحلية أو استخدامها في برامج المساعدة الاجتماعية. هذا الإجراء يضمن دخلا مستقرا للمزارعين، إلا أنه يتطلب تمويلًا حكوميًا وقدرة تخزينية كبيرة.

- تقديم دعم مباشر للمزارعين يمكنهم من تعويض الفارق بين سعر السوق والحد الأدنى المضمون. هذا الدعم يمكن أن يكون مرتبطًا بكمية الإنتاج أو المساحة المزروعة. ميزة هذا الشكل من الدعم أنه لا يتطلب تدخلًا مباشرًا في آلية السوق، كما أنه يضمن وصول الدعم مباشرة إلى المزارعي، لكن عيبه يكمن في تحميل الدولة أعباء مالية معتبرة، إضافة إلى كونه يتطلب نظامًا دقيقًا للرصد والتقييم.

- تشجيع المزارعين على تكوين تعاونيات زراعية تتولى تجميع منتجاتهم، وتسويقها بشكل جماعي، وهو ما يمنحهم قوة تفاوضية في مواجهة تجار الجملة.

- مساهمة الدولة في توفير بنية تحتية للتخزين والنقل المبرد لتحسين وصول المنتاج للسوق وحفظها بما يسهل تسويقها وتصديرها وكذا تقليل الفاقد الزراعي بعد الحصاد بشكل يساهم في تحسن مداخيل المزارعين.

- تعزيز الشفافية في سلسلة التوزيع باستخدام التكنولوجيا لتقليل عدد الوسطاء ضمن سلسلة توزيع الخضر والفواكه ولتمكين المزارعين من الاتصال بتجار التجزئة والمستهلكين بما يضمن لهم أسعارًا أكثر عدالة.
- تدريب المزارعين على ممارسات الزراعة المستدامة التي تقلل التكاليف، وتحسين جودة المنتج، وتعزيز قدرتهم على الوصول إلى الأسواق التصديرية.

د. تحديات وحدود إمكانية تحديد سعر أدنى للخضر والفواكه

تواجه عملية تحديد سعر أدنى للخضر والفواكه تحديات عدة.

- قد يتسبب فرض سعر أدنى في وجود فائض إنتاج، وهو ما يتطلب تسيير الفائض من خلال التخزين وتوجيه جزء منه للتصدير لتفادي ضياع المنتج.
- السعر الأدنى قد يكون مرتفعا بحيث يعيق تصدير الخضر والفواكه.
- هذه العملية تتطلب موارد مالية كبيرة.
- ضرورة فرض حد أدنى لسعر الخضر والفواكه بما لا يتعارض مع قوانين المنظمة العالمية للتجارة المتعلقة بالدعم الزراعي.

لمواجهة هذه المخاطر يمكن تطبيق الحد الأدنى من سعر الخضر والفواكه من خلال:

- سن قوانين تحدد مستوى الإنتاج والحث على تنويع المنتجات لتفادي ظهور إنتاج فائض.
- الاستثمار في هياكل التخزين والنقل المبرد وتحويل المنتجات.
- دعم الشفافية ومتابعة أسعار الخضر والفواكه وحث المزارعين على الاتصال المباشر بتجارةالتجزئة والمستهلكين.
- دعم المزروعات الموجهة لتلبية الحاجيات الأساسية للمواطنين.
- إشراك المختصين في إدارة برامج ضبط أسعار الخضر والفواكه.
- ربط الدعم المقدم للمزارعين بممارسة الزراعة المستدامة.

2.4.2.3. تسقيف أسعار الخضر والفواكه كإجراء لضبط السوق وحماية حقوق المستهلكين

يعتبر إجراء تسقيف أسعار المنتجات الزراعية الغذائية من أدوات السياسة الاقتصادية التي تعتمدها الحكومات لضبط سوق الخضر والفواكه. يتميز هذا الإجراء بقدرته على حماية المستهلكين مؤقتًا ومنع التوترات الاجتماعية. أما عيبه الرئيسي فيتمثل في أن تطبيقه بشكل غير صحيح قد يؤدي إلى نقص فعرض الخضر والفواكه وظهور الأسواق الموازية، وتثبيط همم المنتجين. يعتمد نجاح هذه السياسة على اعتماد مدة محدودة وتحديد المنتجات المستهدفة بدقة، ووجود إجراءات تكميلية مثل الدعم ومساندة الإنتاج.

أ. تعريف مفهوم تسقيف أسعار الخضر والفواكه

يقصد بتسقيف الأسعار (مراقبة الأسعار) قيام الدولة بتدخل مباشر لوضع حد أعلى قانوني لأسعار منتجات معينة، لا يُسمح للتجار بتجاوزه. تُطبق هذه السياسة عادةً على السلع الأساسية والاستراتيجية مثل المواد الغذائية والوقود والأدوية.

التسقيف إجراء مفيد استثنائيًا خلال الأزمات الحادة قصيرة المدى. لكن تطبيقه لفترات مطولة يولد تشوهات اقتصادية خطيرة. عادةً ما يكون النهج المؤسسي الشامل (تحسين الشفافية والمنافسة) أفضل من الرقابة المباشرة على الأسعار. **(فاستركابيتال، 2025)**.

ب. أهداف تسقيف أسعار الخضر والفواكه

تهدف سياسة تسقيف أسعار الخضر والفواكه إلى: **(أرقام، 2023)**

- ضمان تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال تمكين الفئات المحدودة الدخل من الوصول للمنتجات الأساسية، خاصة خلال فترات الأزمات والتضخم.
- منع المضاربة والتجاوزات التي قد يقوم بها الوسطاء في سلسلة التوريد.
- مكافحة التضخم والحد من ارتفاع الأسعار خلال الحروب والكوارث.
- ضمان الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي لتجنب الاحتجاجات الناجمة عن غلاء المعيشة.

ج. المواقف المعارضة لتسقيف أسعار الخضر والفواكه

تسقيف أسعار الخضر والفواكه هو إجراء اجتماعي حمائي له جدواه على المدى القصير جدًا وفي أوقات الأزمات الحادة فقط، وهذا باعتباره يرمي إلى جعل تلك المنتجات في متناول المستهلكين. لكن هذا الإجراء يتسبب في حدوث أضرار، مثل:

- تحديد سقف أسعار الخضر والفواكه عند مستوى أقل من سعر التوازن الطبيعي للسوق يؤدي إلى زيادة الطلب في وقت يقل فيه العرض. فبعض المزارعين قد يضطرون لتقليص مستوى الإنتاج أو التخلي عن ممارسة النشاط الزراعي، مما يؤدي إلى نقص عرض المنتجات الزراعية.
- التسقيف قد يتم على حساب المزارعين الصغار ولصالح المزارعين الكبار القادرين على امتصاص صدمات التسقيف، الأمر الذي يؤدي إلى تركز النشاط في يد المزارع الكبيرة وتراجع مستوى المنافسة. هذا الأمر يتحقق أكثر في ظل انخفاض معدل صرف العملة الوطنية والاعتماد على استيراد الكثير من المدخلات الزراعية التي ترتفع أسعارها محليا بشكل يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الإنتاج وتحقيق الكثير من المزارعين لخسائر تضطرهم إلى التوقف عن ممارسة نشاطهم الزراعي.
- إمكانية ظهور السوق السوداء، حيث تُباع السلع بأسعار أعلى، بعيدًا عن سيطرة الدولة.
- تراجع جودة المنتجات نتيجة ميل المنتجين لخفض تكاليف الصيانة، الأسمدة، العمالة... للحفاظ على هوامش ربح ضئيلة.
- تقليص التنوع الزراعي بفعل تحول المزارعين الصغار إلى محاصيل أكثر ربحية غير خاضعة للتسقيف.
- الاعتماد على الواردات مما يتسبب في تحمل أعباء مالية كبيرة.
- إمكانية لجوء بعض المزارعين إلى ممارسة الزراعة المكثفة الأحادية المتكررة التي تتسبب في تدهور التربة نتيجة التعرية وفقدان المادة العضوية. من ناحية ثانية يؤدي استخدام الأسمدة الكيميائية إلى تسرب كميات منها إلى باطن الأرض مما يسبب تلوث المياه. كما يتسبب استعمال المبيدات في إلحاق الضرر بكائنات مثل النحل والديدان. وتمتد آثار الزراعة المكثفة لتشمل استنزاف الموارد المائية والمساهمة في تغيير المناخ بفعل اللجوء إلى الزراعة في البيوت البلاستيكية المسؤولة عن انبعاث الغازات الدفيئة.

د. تسقيف الأسعار في الدول المتقدمة والدول النامية

- **تسقيف الأسعار في الدول المتقدمة:** تتفادى معظم الدول المتقدمة التسقيف المباشر لأسعار المنتجات الزراعية الطازجة (كالخضر والفواكه). في دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة واليابان، تحدد الأسعار بواسطة قوى السوق، مع تدخل غير مباشر. وتعتمد بدائل عن ذلك تشمل:

- دعم المنتجين مباشرة، مثل السياسة الزراعية المشتركة في الاتحاد الأوروبي أو سياسة Farm Bill المعتمدة من قبل الولايات المتحدة الأمريكية.
- اللجوء للمخزونات التنظيمية لامتصاص صدمات العرض والطلب.
- دعم المستهلكين مباشرة عبر قسائم غذائية، كما في فرنسا وهولندا.
- إعفاء ضريبي على السلع الأساسية.

في حالات استثنائية، كالأزمات، مثل تضخم عام 2022، قد تلجأ بعض الدول لتجميد مؤقت لأسعار المنتجات الزراعية أو التحكم في هوامش ربح الموزعين (كما في فرنسا)، وليس في سعر المنتج.

- **دوافع تجنب تسقيف أسعار الخضر والفواكه:** تتجنب الدول المتقدمة تسقيف أسعار الخضر والفواكه لتفادي نقص الإنتاج، ظهور الاقتصاد الماوزي لهذه المنتجات، تشوهات السوق، الحصول على بدائل أكثر فعالية.
- **تسقيف أسعار الخضر والفواكه في الدول النامية:** تلجأ العديد من الدول النامية إلى تسقيف الخضر والفواكه لتوفيرها بأسعار معقولة تضمن تحقيق الاستقرار السياسي، ومكافحة المضاربة.

كأمثلة على ذلك نجد الجزائر التي حددت خلال سنة 2024 أسعار 12 منتجًا، منها الحليب، البقوليات، اللحوم... مع تقديم تعويض المنتجين. كما تتولى مصر دعم سعر الخبز والسلع الأساسية لتفادي الاضطرابات. من جهتها قامت الهند بتطبيق نظام تخزين عام لدعم أسعار الأرز والقمح، لكنه يعاني من الفساد والهدر. بدورها طبقت فنزويلا ،. ابتداء من سنة 2003، تسقيفا شاملا لأسعار المنتجات الزراعية، لكنه إجراء أدى إلى انهيار الإنتاج الوطني وانتشار السوق السوداء.

5.2.3. مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه كوسيلة لضبط السوق لحماية مصالح المنتجين والمستهلكين

لمواجهة تقلبات أسعار الخضر والفواكه تضطر السلطات العمومية في البلد للتدخل لحماية المنتجين والمستهلكين في آن واحد، وهذا باستعمال آلية ضبط عرض هذه المنتجات حينما يزيد عرضها لاستعمالها عندما يقل عرضها.

1.5.2.3. تعريف مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه

مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه هي كميات استراتيجية من الخضر والفواكه يتم تخزينها من قبل إدارة مركزية حكومية أو شبه حكومية أو حتى خاصة، وهذا في أوقات وجود فائض العرض لتجنب الهدر وانخفاض أسعار البيع، بغية حماية مصالح المنتجين، ثم استعمال ذلك الفائض المخزن خلال فترات نقص الإنتاج بسبب العوامل الموسمية والمناخية في وقت يزداد الطلب على تلك المنتجات، وبذلك تتم حماية مصالح المستهلكين. **(أوراكل (Oracle)، 2024)**

عملية ضبط سوق الخضر والفواكه تتم خلال فترات قصيرة وحتى طويلة. لكن أهم شكل من أشكال الضبط هي التي تخص الفترة الطويلة، وهي العملية التي تنصب أساسا على منتجات مقاومة للتلف.

2.5.2.3. خصائص مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه

يتميز مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه بالخصائص التالية:

- التخزين يخص منتجات معرضة للتلف بدرجات متفاوتة، وهو ما يستدعي تسييرها بشكل دقيق لتفادي الهدر.
- اختلاف فترة التخزين باختلاف المنتجات. فبعض المنتجات، مثل الخس، القرع... لا تحتمل التخزين لأكثر من بضعة أيام، في حين تخزن منتجات أخرى، كالبطاطس، البصل، البرتقال... لفترات أطول. **(Raymond, 2010)**.
- خضوع المنتجات لمعايير الجودة والأصناف التي يترتب عن عدم احترامها تكبد المنتجين والمسوقين لخسائر.
- تسويق الخضر والفواكه يتم في غالب الأحيان عبر أسواق جملة تستقبل عروض كبيرة لتلبية طلبات كبيرة.

- تعدد الجهات التي تتولى تخزين الخضر والفواكه، وهي تشمل تجار الجملة، التعاونيات الزراعية، المزعون، حيث يتولى كل طرف إدارة مخزوناته.
- تتشكل أسعار الخضر والفواكه بفعل التقاء العرض والطلب في أسواق الجملة.
- إمكانية تحويل جزء من فائض الإنتاج من الخضر والفواكه للصناعة الغذائية التحويلية، أو يقدم في شكل هبات للجمعيات أو حتى يتم إتلافه.
- تشترط الدول المتقدمة إظهار مصدر المنتجات من خلال إلصاق قصاصات ورقية عليها لتسهيل تتبعها لضمان المنافسة وحماية المستهلكين.

3.5.2.3. مزايا مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه

يتمتع مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه بالمزايا التالية:

- ضمان استقرار أسعار الخضر والفواكه ومنع التقلبات الحادة، وهو ما يسمح بحماية إلى حد كبير مصالح المنتجين، المسوقين والمستهلكين.
- الحد من المضاربة ومن قدرة التجار الكبار على رفع أسعار الخضر والفواكه بشكل مبالغ فيه.
- الحد من هدر المنتجات بتخزين جزء كبير منها.
- ضمان الأمن الغذائي من خلال توفير المنتجات على مدار السنة ومواجهة موسمية الإنتاج وكذا الطوارئ.
- تحسين جودة المنتجات من خلال التحكم في ظروف التخزين.
- المساهمة في تطوير صناعة التعليب والعصائر التي تجد في مخزون الخضر والفواكه مصدرا لضمان استمرار عملها خارج فترات ذروة الإنتاج.

4.5.2.3 ـ حدود استعمال مخزون ضبط سوق الخضر والفواكه

تواجه عملية ضبط أسواق الخضر والفواكه جملة من العوائق نوجزها في النقاط التالية:

- ارتفاع تكاليف التخزين، الحفظ المبرد، الصيانة.
- ضرورة التنسيق مع منتجي الخضر والفواكه في حالة وفرة الإنتاج.

5.5.2.3 ـ الجهات المسؤولة عن ضبط سوق الخضر والفواكه وآليات تحقيق ذلك

باعتبار عملية ضبط سوق الخضر والفواكه تتم باستمرار فإنه يمكن تمييز عملية الضبط التي تتم في الفترة القصيرة. هذه المهمة يتولاها المنتجون، تجار التجزئة، تجار الجملة. إلا أن عملية ضبط سوق الخضر والفواكه في المدى القصير تحتاج لقدرات لوجستية ومالية كبيرة، وهو ما يجعلها من اختصاصات الدولة والجهات الخاصة التي تمتلك قدرات تخزين، حفظ، نقل المنتجات.

في حالة ضبط المنتجات المقاومة للتلف تتم عملية التخزين خلال فترة طويلة نسبيا. في إطار هذه العملية تتولى الدولة، وكذا القطاع الخاص الذي يتوفر على قدرات لوجستية وقدرات تخزين كبيرة، شراء كميات كبيرة من المنتجات عندما يصل عرضها إلى مستوى عال، وهو ما يسمح بتفادي انهيار أسعار هذه المنتجات بما يضمن عائدا مقبولا للمنتجين. بعد ذلك، وحين يقل العرض، تتولى الجهات المخزنة إخراج المخزون من تلك المنتجات، وهو ما يسمح بمنع الأسعار من الارتفاع المفرط، وهكذا تتم حماية مصالح المستهلكين.

هكذا نجد أن مخزون الاحتياط من الخضر والفواكه يسمح باستقرار أسعار المنتجات بما يضمن تحقيق مصالح المنتجين، المسوقين والمستهلكين. لكن تحقق هذا الأمر يتطلب توفر بنية تحتية كبيرة تشمل مخازن الحفظ والتبريد، وسائل النقل العادي والنقل المبرد، هذا إلى جانب ضمان إدارة فعالة ومعقدة لتجنب الفساد أو تلف المخزونات. هذا الحل يتطلب توفير موارد مالية كبيرة.

4. إدارة مخزون الاحتياطي من الخضر والفواكه في الجزائر

مرت تجربة ضبط المنتجات الزراعية ـ الغذائية بالجزائر بتجربتين، التجربة الأولى بدأت سنة 2008 وعرفت باسم "نظام ضبط المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك" (SYRPALAC: Système de Régulation des Produits Agricoles de Large Consommation) **(Hitouche, Pham, & Brabez, 2019)**. إلا أن إخفاق هذه التجربة في تحقيق النتائج المرجوة دفع بالسلطات العمومية إلى وضع حد لهذا النظام وتعويضه، ابتداء من سنة 2023، بنظام جديد يعرف باسم "الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الزراعية (Société Algérienne de Régulation des Produits Agricoles).

1.4. نظام ضبط المنتجات الزراعية ـ الغذائية الواسعة الاستهلاك في الجزائر

1.1.4. دوافع تأسيس نظام ضبط المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك

شهدت الجزائر خلال سنة 2008 ارتفاع كبيرا في إنتاج البطاطس مما أدى إلى تراجع كبير لأسعارها، مما أثر سلبا على مداخيل المزارعين وعلى قدرتهم على الاستمرار في ممارسة نشاطهم. لمواجهة هذا الوضع أطلقت السلطات الجزائرية في شهر أوت 2008 "نظام ضبط المنتجات الزراعية الواسعة الاستهلاك (سيربالاك) لضمان استقرار أسعار البطاطس، **(Hitouche, Pham, & Brabez, 2019, P: 65)** وهذا لامتصاص فائض العرض وتخزينه. تمت هذه العملية في وقت كانت قدرات التخزين العمومي محدودة. هذا النظام الجديد خص في البداية منتوج البطاطس ووسع لاحقا ليشمل منتوج البصل والثوم.

يقوم برنامج "سيربالاك" على ثلاثة أنواع من الإجراءات:

- تكوين مخزون من المنتجات الزراعية المخزنة على البارد في المستودعات العامة والخاصة اعتمادا على لإنتاج الوطني في فترات الفائض في العرض وتسويقها في فترات العجز والطلب المرتفع.
- مراقبة أسواق المواد الخام للمنتجات الأساسية (الحبوب ومسحوق الحليب) من الواردات.
- تعزيز الاستثمار وإعادة تأهيل قدرات التخزين العامة والخاصة. **(CREAD, 2018)**

2.1.4. إدارة نظام سيربالاك

في البداية تمت إدارة نظام سيربالاك من قبل وزارة الفلاحة، بعدها وابتداء من سنة 2012 أوكلت هذه المهمة للديوان الوطني المهني للحليب والمنتجات الحليبية (ONILEV: Office National Interprofessionnel du Lait et des Produits Laitiers). قام هذا النظام على المشاركة الطوعية للخواص مع تقديم حوافز مالية. **(Hitouche, Pham, & Brabez, 2019, P: 68)**

3.1.4. مجال تطبيق نظام سيربالاك ونظام الضبط فيه

تركز عمل سيربالاك على تنظيم مخزون البطاطس اعتمادا على الانتساب الطوعي للخواص (منتجون . مخزنون) من خلال منحهم تحفيزات تشمل علاوة قدرها 1.8 د.ج/كلغ/ شهر وضمان حد أدنى. من جهتها انتسبت مؤسسة مخازن التبريد للمتوسط لهذا المشروع.[1]

4.1.4. أهداف سيربالاك

تمثل الهدف الرئيس لسيربالاك في تثبيت أسعار البطاطا من خلال تنظيم المخزونات خلال فترات الفائض (الموسم وما بعد الموسم) لإعادة ضخها في فترات الندرة. هذا الدور يسمح بتقليل التقلبات الموسمية لحماية كل من المنتجين والمستهلكين. هذا الدور خص ولو بدرجة أقل منتوجي البصل والثوم.

5.1.4. تفسير نتائج وحدود سيربالاك

1.5.1.4. نتائج سيربالاك في مجال تسويق البطاطس في الجزائر

حقق نظام سيربالاك نتائج مقبولة. فخلال الفترة 2013 ـ 2017 بلغت الكميات المخزنة على مستوى الجزائر العاصمة 8300 طن، وهذا ما يدل على قدرة النظام على تحقيق مخزون معين من البطاطس.

2.5.1.4. عوامل عجز سيربالاك على مواجهة المضاربة في سوق البطاطس بالجزائر

رغم بعض النتائج الجيدة التي حققها نظام سيربالاك فإنه لم يوفق في محاربة المضاربة التي تتمثل في قيام المخزنين بتخزين كميات كبيرة من البطاطس لخلق ندرة مصطنعة، وهو ما أدى إلى ارتفاع سعر هذه المادة إلى حدود 150 دينار/كغ خلال سنة 2022.

لقد كان نظام سيربالاك قادرا على إدارة نقص إنتاج البطاطس الناتج عن عوامل حقيقية، مثل الجفاف، ضعف الإنتاج بسبب الأمراض. في هذه الحالة ونتيجة لنقص الإنتاج يتولى سيربالاك إخراج المخزون. لكنه لم يكن قادرا على مواجهة عجزا مصطنعا من قبل المضاربين. فقد يتوفر المنتج بكميات كافية لكن المضاربين، سواء الوسطاء أو التجار، يقومون بسحب كميات معتبرة من السوق لخلق ندرة غير حقيقية بغرض رفع الأسعار ثم إعادة بيع المخزون بأسعار عالية تسمح لهم بتحقيق أرباح كبيرة على حساب المنتجين والمستهلكين. لقد عجزنظام سيربالاك عن محاربة المضاربة نتيجة لافتقاره للأدوات الضرورية لاكتشاف عمليات المضاربة، مراقبة هذا النشاط ومحاربة الأطراف التي تتحكم في السوق بهذه الطريقة.

يمكن حصر أهم العوامل التي حدت من قدرة نظام سيربالاك على مواجهة المضاربة في سوق البطاطس في النقاط التالية:

- نقص عدد غرف التبريد مع وجود اختلال في توزيعها الجغرافي، وهو ما كان يدفع ببعض المنتجين إلى رمي منتجهم، مثلما حدث في ولاية الوادي، وهذا بسبب غياب الراغبين في شراء البطاطس. ففي ظل وجود فائض إنتاج خلال فترات جوان ـ سبتمبر ونقص هياكل التخزين تتراجع أسعار البطاطس. أما خلال فصل الشتاء (فترة التلحيم) تميل المخزونات إلى النفاذ مما يتسبب في ارتفاع سعر البطاطس، حيث فاق سعر الكيلوغرام الواحد من هذا المنتج 100 د.ج/كلغ خلال سنة 2015.

[1] مؤسسة مخازن التبريد للمتوسط (FRIGOMEDIT: Entrepôts Frigorifiques de la Méditerranée) عبارة عن مؤسسة عمومية مختصة في مجال لوجستيك تبريد وتخزين المنتجات الزراعية الغذائية، وهي عبارة عن فرع من المجموعة العمومية للصناعات الزراعية الغذائية واللوجستيك (AGROLOG) مهمتها الأساسية إدارة شبكة من المخازن المبردة لحفظ المنتجات القابلة للتلف، خاصة الفواكه، الخضر، اللحوم والمواد المجمدة. تتولى هذه المؤسسة ضبط الأسواق الزراعية، حيث تتولى تخزين المنتجات حينما يزيد عرضها لمنع انهيار أسعارها، ثم تتولى ضخ المخزون في السوق خلال فترات نقص الإنتاج وهذا لضمان استقرار الأسعار بالنسبة للمستهلكين. كما تتولى المؤسسة معالجة المنتجات (غسل، فرز، تعبئة) من أجل تسويقها محليا وخارجيا. من ناحية ثانية تتولى المؤسسة استيراد المنتجات الغذائية والزراعية لتموين السوق الوطنية.

- افتقار نظام سيربالاك لنظام لمراقبة مخزون البطاطس بشكل سريع. فقد كان من المفروض تدخل سيربالاك ومطالبة المنتجين وتجار الجملة التصريح بشكل منتظم بمخزونهم من البطاطس. هذا الأمر كان بالإمكان تحقيقه بفضل استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال واستعمال المنصات الرقمية التي تسمح بالمتابعة المباشرة لحجم البطاطس المخزن ومعرفة الكميات المسوقة.

- غياب التنسيق بين الجهات المخزنة بحيث يتم إخراج كميات كبيرة من البطاطس في أوقات متأخرة مما يؤدي إلى انخفاض الأسعار.

- الإدارة البيروقراطية لسيربالاك يظهر من خلال تغيير وصاية سيربالاك. فقد ألحق هذا النظام أولا بوزارة الفلاحة، ثم SGP PRODA, ONILEV. هذا التغيير في الجهة الوصية كان يخلق عدم ثبات في عمل سيربالاك مما سبب تأخرا في اتخاذ القرارات. كما أن اختلاف رؤى كل جهة كان يؤثر على سير سيربالاك، أحيانا كان يتم اتخاذ قرارات بصورة استعجالية دون وضوح الروية. هذا ما يدفع للقول أن هذا النظام كان يعمل كرجل مطافئ الذي يتدخل لإطفاء النار بعد اشتغالها، في حين كان من المفروض أن يمتلك استراتيجية واضحة تسمح بإدارة الأمور على مدى زمني طويل بناء على استراتيجية واضحة وليس الاكتفاء بالتدخل أثناء الأزمات.

- على صعيد آخر كان بالإمكان إلزام المزارعين والتجار على استعمال أكياس البطاطس المزودة بلصيقات تتضمن معلومات (الأعمدة المرمزة، أو ما يعرف بالباركود) تسمح بتتبع المنتج بدء من المزرعة إلى غاية محل البيع. بهذه الطريقة كان بالإمكان معرفة الوسطاء الذين يشترون كميات معتبرة من البطاطس لتخزينها بدلا من تسويقها.

- مراقبة سوق البطاطس كانت تحتاج لوجود فرق مراقبة مكونة من أعوان من وزارة التجارة ووزارة الفلاحة تقوم بزيارات مفاجئة لمخازن وأسواق الجملة للتأكد من توافق الكميات المخزنة المصرح بها والأرقام الحقيقية.

- نقص آخر تمثل في عدم فرض نظام سيربالاك لانتساب إجباري للمخزنين لهذا النظام، وتحديد حجم المخزون، أسعار البيع وفترات التسويق، مع فرض عقوبات في حالة عدم الالتزام بتطبيق هذه الشروط. فالمخزنون المنتسبون لهذا النظام كانوا يتقاضون 1.8 د.ج/كلغ/شهر مع تحديد الحد الأدنى للسعر. وكان انتسابهم لهذا النظام يتم طوعيا بناء على مصالحهم المالية. فعندما كان يرى هؤلاء المخزنون أن أرباحهم قليلة كانوا لا يلتزمون بالتخزين وهو ما كان يؤثر على حجم المخزون وعلى قدرة سيربالاك على ضبط سوق البطاطس.

- كان من المفروض على نظام سيربالاك في حالة وجود أزمة في سوق البطاطس وارتفاع أسعارها بشكل كبير التدخل وحجز البضاعة وضخها في السوق للتأثير على مستوى الأسعار.

- كان من المفروض على السلطات العمومية سن قوانين تسمح بفرض عقوبات مالية ثقيلة على المضاربين المخالفين للقانون. هذا إلى جانب إمكانية سحب رخصة ممارسة النشاط في حالة تكرر الأفعال المنافسة للقانون وحتى إحالة المخالفين للقانون على العدالة.

- تميز عمل سيربالاك بالرتابة وعدم الابتكار، بحيث كان العمل ينصب على تخزين البطاطس دون توسيع العمل لمنتجات أخرى، وهو ما كان يجعل النظام يتأثر بالأزمات التي تخص عرض البطاطس والطلب عليها.

- تأخر دفع مستحقات المخزنين وانسحاب المنتجين من هذا النظام بسبب انخفاض السعر المقدم لهم.

هكذا يكون نظام سيربالاك لم يوفق في أداء دوره بسبب مجموعة من العوامل الهيكلية (البنى التحتية، الحوكمة) والظرفية (المضاربة، المناخ). دفعت هذه الثغرات إلى إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الزراعية في عام 2023، بنهج

أكثر تكاملاً وعامة. ولتحقيق حلول مستدامة، لا يزال من الضروري إجراء إصلاح عميق لدوائر التسويق والاستثمار في اللوجستيات.

2.4. تأسيس الشركة الجزائرية لتنظيم المنتجات الفلاحية لضبط سوق المنتجات الزراعية.الغذائية في الجزائر

تطلب فشل سيربالاك إنشاء آلية جديدة قادرة على تنظيم سوق المنتجات الغذائية الزراعية في الجزائر.

1.2.4. إنشاء الشركة الجزائرية لتنظيم المنتجات الفلاحية:

تم إنشاء الشركة الجزائرية لتنظيم المنتجات الفلاحية (Société Algérienne de Régulation des Produits Agricoles) في عام 2023 بتوجيهات من رئيس الجمهورية السيد عبد المجيد تبون لتثبيت السوق الوطنية للمنتجات الفلاحية ذات الاستهلاك الواسع (الخضروات، الفواكه القابلة للتخزين...) وتوجيه الفائض نحو التصدير. توسع نطاق عملها ليشمل عدة منتجات فلاحية استراتيجية (الخضروات، الفواكه القابلة للتخزين، إلخ. كما تولت التصدير، خاصة عبر شراكات مثل تلك أبرمت مع دولة الصين.

1.1.2.4. الوضع القانوني لشركة ساربا

شركة ساربا شركة وطنية تخضع لإشراف وزارة الفلاحة والتنمية الريفية، وهي تتمتع بإدارة مركزية بإشراف مدير عام هو السيد عبد الرحمن بومهدي. وتتميز هذه الشركة بإقامة علاقات شراكة مع مؤسسات عمومية، مثال (Frigomedit) ومؤسسات خاصة بشرط الامتثال لدفاتر الشروط.

تختلف شركة ساربا عن الشركات التجارية الكلاسيكية، مثل شركات الأسهم، والشركات ذات المسؤولية المحدودة، فهي عبارة عن شخصية معنوية في شكل هيآة عمومية ذات طابع صناعي وتجاري (établissement public à caractère industriel et commercial (EPIC) تتمتع باستقلالية مالية، وهي ليست شركة رأسمال، إذ أنها لا تخضع لقانون التجارة الجزائري النموذجي، فهي على سبيل المثال لا تمتلك رأسمال اجتماعي أدنى وليست مفتوحة للمساهمين. تعمل كهيئة ضبط اقتصادي ولا تهدف لتحقيق الربح حتى وإن كانت تقوم بعمليات بيع، شراء وتصدير.

2.1.2.4. الهدف الرئيسي لشركة ساربا

تم إنشاء شراكة ساربا بغية تحقيق جملة من الأهداف نلخصها في النقاط التالية:

- تحقيق استقرار أسعار المنتجات الواسعة الاستهلاك كالبطاطس، البصل، الثوم، التفاح... من خلال تجنب النقص أو الفوائض.
- تحقيق الأمن الغذائي بتوفير تموين مستقر ومكافحة المضاربة من خلال تطبيق آليات مثل النقل المجاني لمنتجات المزارعين، التخزين في غرف التبريد، فرض عقوبات على المضاربين.
- الاهتمام أولا بالسوق الوطنية ثم تنويع الاقتصاد من خلال توجيه الفوائض نحو التصدير وتجنيب الاقتصاد انهيار أسعار المنتجات في السوق المحلية، مما يسمح بحماية مداخيل المنتجين. عمليات التصدير هذه التي تتم بالتنسيق مع وزارة التجارة تسمح بتحقيق مداخيل بالعملات الصعبة. أحسن مثال على ذلك الاتفاق المبرم مع الصين[1].
- تنظيم السوق المحلية بما يضمن توريد مستقر للمنتجات الزراعية بأسعار معقولة، من خلال الشراء المباشر من المزارعين لتجنب المضاربة.

2.2.4. مجالات عمل شركة ساربا وآليات الضبط المعتمدة من طرفها

1تم إبرام اتفاقية شراكة مع شركة صينية في شهر نوفمبر 2023 تقوم على تصدير الفائض من المنتجات الزراعية للجزائر (بطاطس، حمضيات، تمور) واستيراد بعض المدخلات الزراعية والاستفادة من الخبرة الصينية في مجال اللوجستيك، التحويل والتسويق الواسع

تتولى شركة ساربا ضبط المنتجات الزراعية، مثل البطاطس، البصل، التفاح... من خلال التدخل المباشر لدى المزارعين واستغلال وتطوير هياكل التخزين والنقل والبيع المباشر.

- تحديد أسعار ثابتة للمنتجات الزراعية، مثلا تحديد سعر البطاطس عند مستوى 30 ـ 50 د.ج، وهو سعر أقل بكثير من 150 د.ج/كلغ الذي سبق وأن بلغه سعر الكيلوغرام الواحد من البطاطس خلال شهر جانفي 2024. **(L'Algérie Aujourd'hui، 2023)**. يمكن الوقوف على الأثر الملموس لهذه الآليات خلال شهر رمضان لسنة 2025، حيث ظلت أسعار الخضر والفواكه مستقرة.

- تخطي الوسطاء والاعتماد على الشراء المباشر للمنتجات من المزارعين بسعر ثابت وتخزين المحاصيل وتسويقها عند الحاجة خلال فترات توقف الإنتاج، وهو ما سمح بتحديد أسعار البطاطس.

- عصرنة الهياكل من خلال بناء 30 صومعة و13 غرف تبريد إضافية، والاستخدام المتزايد لمشغلي القطاع العام مثل فرجوميديت.(FRIGOMEDIT)

- النقل والبيع المباشر للمنتجات مع تحمل تكاليف النقل نحو الأسواق وإنشاء مساحات بيع بدون وسطاء.

- التعاون مع وزارة التجارة لمتابعة متكاملة لسلسلة التوزيع.

- إدارة المخزون من خلال تشكيل مخزون استراتيجي بالتعاون مع مؤسسات مثل فريجوميديت لإعادة ضخه في السوق خلال فترات نقص إنتاج المحاصيل وارتفاع أسعارها.

- القيام بعمليات تصدير واستيراد المنتجات الزراعية لمواجه الوضع الداخلي. فعلى سبيل المثال تولت شركة ساربا استيراد اللحوم من البرازيل. وفي الوقت نفسه تتولى شركة ساربا تصدير المنتجات الزراعية، مثل البطاطس والبصل حينما تتشبع السوق الوطنية.

3.2.4. النتائج المحققة من طرف شركة ساربا

استطاعت شركة ساربا منذ إنشائها في جوان 2023 تحقيق نتائج إيجابية، منها:

- إبرام اتفاقية شراكة مع شركة صينية لتطوير المبادلات التجارية (لحوم، منتجات زراعية). **(Algérie Presse Service، 2023)**.

- إدارة الشعب الإستراتيجية مثل التدخل في شعبة البطاطس لإعادة تنظيم سلسلة التوزيع والحد من استيراد البذور ذات الجودة الرديئة.

- دعم المزارعين بشراء محاصيلهم، كالتفاح مثلا، دون تحقيق هامش ربح، مع توفير مساحات مجانية في أسواق الجملة. كما تتولى الشركة ضمان نقل المنتجات مساهمة بذلك في تقليص تكاليف المزارعين وتثبين أسعار المنتجات، كما تعمل الشركة على تسهيل وصول المنتجين الصغار إلى الأسواق مما يحد من هدر الغذاء.

- قيام الشركة ببيع المنتجات مباشرة لباعة التجزئة وتخصيص أماكن مجانية في بعض أسواق الجملة للمزارعين من أجل بيع منتجاتهم، وهو ما يسمح بتحسين مداخيل المنتجين. هذا الأمر تم مثلا في سوق ماغروس في تيبازة، وهو ما سمح بتخفيض أسعار بعض المنتجات، مثل التفاح.

- مكافحة المضاربة وإصلاح قنوات التوزيع من خلال إحصاء المخزونات غير المعلنة وفرض عقوبات على المضاربين في شكل إغلاق المحلات، سحب تراخيص.

- تنويع ساربا لمنتجاتها بإدراج الطماطم والثوم والحمضيات ضمنننننتجات التي تتولى تخزينها وتسويقها.

4.2.4. حدود شركة ساربا

رغم النتائج الجيدة المحققة من طرف شركة ساربا منذ تأسيسها تبقى الشركة تواجه بعض القيود التي تتمثل في:

- التبعية للتوجيهات الرئاسية والارتباط بوزارتي الفلاحة والتجارة وكذا فاعلين خواص قد يحد من استقلاليتها التشغيلية وسرعة اتخاذ القرار. فعلى الرغم من أن ساربا تهدف إلى تقليل تأثير الوسطاء، إلا أنهم لا يزالون حاضرين في سلسلة التوزيع ولا يزال المزارعون مضطرين في كثير من الأحيان للجوء إلى هؤلاء الفاعلين بسبب الثغرات اللوجستية في ساربا، مما يحافظ على تشوهات الأسعار.
- حداثة الشركة ونقص قدراتها التقنية وإمكانياتها في مجال النقل والتخزين قد يكون عائقا أمام تطوير الشركة لنشاطها. لقد ركزت شركة ساربا في بداية وجودها على ضبط سوق البطاطس والبصل، مع تحقيق نتائج إيجابية في مجال ضبط الأسعار، لكن تأثيرها في أسواق منتجات زراعية أخرى يبقى محدودا لحد الآن. كما يظهر أن الشركة ركزت عملها في بعض الولايات الرائدة في مجال إنتاج البطاطس والبصل.
- الجساوة الإدارية تفرض على المؤسسات العمومية والخاصة المتعاملة مع شركة ساربا الامتثال لدفتر شروط صارم، مما قد يستبعد المنتجين الصغار الأقل تنظيمًا.
- اضطلاع شركة ساربا بدور المشتري المركزي (شراء، تخزين، نقل...) يحملها تكاليفها عالية في ظل التزامها بالحفاظ على أسعار عادلة مع ضمان دخل لائق للمزارعين يعتبر تحديا يواجه عمل الشركة.
- دخول شركة ساربا ميدان التصدير يتطلب منها التنسيق مع وزارة التجارة، وهي خطوة قد تبطئ الاستجابة لتقلبات السوق.

5.2.4. آفاق ساربا

استطاعت ساربا خلال مدة وجودها تحقيق نتائج إيجابية. ويتوقف نجاحها مستقبلا في أداء المهمة الموكلة لها على تحسين عملها، خاصة في مجال بنية التخزين والتنسيق بين الوزارات.

5. خاتمة

يعتبر الضبط الاقتصادي لسوق الخضر والفواكه آلية تدخل حيوية تسمح للدولة بتصحيح اختلالات السوق لتحقيق كفاءة اقتصادية وعدالة اجتماعية. وهو يختلف عن التنظيم القانوني كونه الجانب العملي الديناميكي لتطبيق القواعد ومراقبة السوق.

في مجال تسويق الخضر والفواكه، تتنوع أدوار الضبط بين ضبط الاقتصاد الكلي وضبط القطاعات وحماية المستهلك والمنتج. وتهدف آلياته إلى استقرار الأسعار، ضمان الجودة، وتحقيق الأمن الغذائي. تشمل أدوات الضبط المعتمدة في سوق الخضر والفواكه مراقبة الأسواق، فرض أسعار استرشادية، التحكم في التجارة الخارجية، ودعم المزارعين ماليًا وتقنيًا. كما تشمل تحسين البنية التحتية للتخزين والنقل وتشجيع التعاونيات الزراعية.

وتعتبر سياسة ضبط احتياطي الخضر والفواكه وسيلة مفضلة على إجراءات تسقيف أسعار تلك المنتجات، وهو الإجراء الذي تتبعه الدول النامية لأهداف اجتماعية رغم سلبياته كظهور السوق السوداء ونقص الجودة. تقوم سياسة ضبط احتياطي الخضر والفواكه على تولي هيئة تخزين فائض تلك المنتجات في أوقات وفرتها وإخراجه في أوقات النقص لضمان استقرار الأسعار وحماية مصالح المنتجين والمستهلكين.

في إطار ضبط سوق الخضر والفواكه في الجزائر خاضت الجزائر ابتداء من سنة 2008، تجربة عرفت باسم نظام ضبط المنتجات الواسعة الاستهلاك (Syrpalac). لكن هذا النظام لم يحقق نتائج كبيرة بسبب قيود لوجستية (نقص مخازن التبريد) وإدارية (البيروقراطية وغياب الرقابة).

كبديل عن نظام "سربالاك" تم خلال سنة 2023 إنشاء الشركة الجزائرية لضبط المنتجات الزراعية (SARPA)، وهي عبارة عن هيئة عمومية لا تهدف للربح، تعمل على تثبيت الأسعار ومكافحة المضاربة عبر الشراء المباشر من المزارعين، التخزين، وإعادة البيع. استطاعت هذه الشركة إلى حد الآن تحقيق نتائج إيجابية في ضبط أسعار بعض المنتجات، لكنها لا تزال تواجه تحديات مرتبطة بحداثتها، بإمكانياتها اللوجستية المحدودة، التكاليف العالية، تعدد الجهات المشرفة، مما يستدعي تطويرها لضمان استدامتها وتحسين أكثر لفعاليتها في المستقبل.

6. قائمة المراجع

1. بشير الشريف شمس الدين ولعقابي سميحة، قانون الضبط االقتصادي، دار الهدى، الجزائر، 2021.
2. بوجملين وليد، قانون الضبط الاقتصادي في الجزائر، دار هومة للطباعة، الجزائر، 2018.
3. سويلم فضيلة، دور الضبط االقتصادي في حماية آليات السوق، مجلة الدراسات الحقوقية، المجلد 09، العدد 02، ديسمبر 2022، ص: 258. 243-288
4. أرقام، لماذا لا تلجأ الحكومات لتحديد أسعار السلع؟، 10 ديسمبر 2023، مقال متوفر على المقع الالكتروني: https://www.argaam.com/ar/article/articledetail/id/1689321
5. أوراكل (Oracle)، ما المقصود بإدارة المخزون؟، 06 جوان 2024، مقال متوفر على المقع الالكتروني:-https://www.oracle.com/sa /ar/scm/inventory-management/what-is-inventory-management
6. الخنسا محمد، من يربح في سوق الخضار والفاكهة؟، 13 آب 2025، مقال متوفر على المقع الالكتروني: -https://alsifr.org/who profits-fruit-and-vegetable-market
7. عبد الرحمان آل سماعيل، أفضل استراتيجيات التمويل الزراعي لتحقيق التنمية المستدامة، نجد للتقنيات الزراعية حلول واستشارات، المملكة العربية السعودية، 27 مارس 2025. مقال متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.najdagritech.com/ar
8. فاستركابيتال، سقف السعر: كيفية تحديد الحد الأقصى لسعر منتجاتك أو خدماتك وتجنبه، 12 ماي 2025، مقال متوفر على المقع الالكتروني: https://fastercapital.com/arabpreneur
9. وكالة أخبار اليوم للأنباء، من المزرعة إلى المستهلك من يربح الفارق الكبير في أسعار الخضر والفواكه؟، 07 ديسمبر 2024، مقال متوفر على الموقع الالكتروني: https://www.akhbaralyoom.com/article/74121
10. وكالة الانباء الأردنية، متخصصون زراعيون: قرار دعم صادرات الخضار والفواكه الطازجة "خطوة إيجابية"، 12 جانفي 2025، مقال متوفر على المقع الالكتروني: https://www.petra.gov.jo/Include/InnerPage.jsp?ID=301681&lang
11. اليوم السابع، الأمن الغذائى أولوية قصوى.. تفعيل أدوات الرقابة وضبط الأسواق لمنع الاحتكار، 14 مارس 2022، مقال متوفر على المقع الالكتروني: https://www.youm7.com/story/2022/3/14
12. Algérie Presse Service, SARPA: signature d'un contrat avec une société chinoise, 12 nov 2023, disponible sur le site: https://www.aps.dz/economie/162578-sarpa-signature-d-un-contrat-avec-une-societe-chinoise
13. Antoine Bernard de Raymond, Dispositifs d'intermédiation marchande et politique des marchés. La modernisation du marché des fruits et légumes en France, 1950–1980, Revue Sociologie du Travail, Vol: 52, N: 01, 2010, https://doi.org/10.4000/sdt.12057.
14. CREAD, Première Partie Analyse de l'état de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie, Revue Stratégique de la Sécurité Alimentaire et Nutritionnelle en Algérie, Mars 2018,
15. L'Algérie Aujourd'hui, La Sarpa a commencé l'achat de ces produits aux fellahs : La pomme de terre et l'oignon épargnés par la flambée des prix des légumes, 29 aout 2023, disponible sur le site: https://lalgerieaujourdhui.dz/la-sarpa-a-commence-lachat
16. Salim Hitouche, Hai Vu Pham, Fatima Brabez, Facteurs déterminant l'implication des opérateurs dans une politique de stockage incitative : Cas du dispositif de régulation Syrpalac en Algérie. New Medit, N: 01/2019, 22 mars 2019. 10.30682/nm1901f.
17. Sénat, Régulation des prix dans le secteur des fruits, 6 juin 2024, disponible sur le site: https://www.senat.fr/questions/base
18. Timsit Gérard, La régulation, La notion et le phénomène, Revue française d'administration publique, N : 109, 2004.